

Distr.: General
6 June 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الاجتماع الخاص بشأن أزمة الغذاء العالمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البندان ٤٨ و ١١٦ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يسرني أن أحيل البيان الذي أذنتُ بإصداره في نهاية الاجتماع الخاص للمجلس
الاقتصادي والاجتماعي بشأن أزمة الغذاء العالمية (نظر المرفق).

أكون ممتنا لو تفضلتم بإصدار البيان المرفق بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في
إطار البندين ٤٨ و ١١٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(توقيع) ليو ميروريس



المرفق

بيان رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمناسبة الاجتماع الخاص للمجلس بشأن أزمة الغذاء العالمية

إنني أشعر، بصفتي رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بارتياح بالغ حيال مناقشاتنا لموضوع أزمة الغذاء العالمية. ومع أن هذه المناقشات لا تشكل سوى خطوة صغيرة، فهي بيّنت كيف تستطيع الحكومات مع غيرها من أصحاب المصلحة أن تستجيب معاً لمعالجة أزمة تهدد الملايين من أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً.

وهذا الاجتماع الخاص للمجلس هو أول اجتماع يُعقد استجابةً للمسؤوليات الملقاة على كاهله بمقتضى البيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥. وكان الأمل يحدوني، وهو ما تحقق الآن بصورة كاملة، بأن نتمكن من المساهمة في عملية تحديد استجابةٍ متضافرة ومنسقة وشاملة تشكل جسراً بين اجتماعات لجنة التنمية المستدامة التي اختتمت مؤخراً والاجتماعات المقبلة المقرر عقدها في عام ٢٠٠٨، والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي المزمع عقده في روما مطلع حزيران/يونيه، والدورة الموضوعية للمجلس في تموز/يوليه، والمناسبة الرفيعة المستوى التي ستنظمها الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. كما أثني على التدابير التي اتخذتها المؤسسات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام، بان كي - مون، والتي تجسدت في نتائج اجتماع برن لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وما تلاه من إنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية.

لقد أظهر اجتماعنا اليوم أنه لدى تصدينا لهذه الأزمة المعقدة، يتعين علينا العمل جميعنا معاً وبصورة عاجلة. ومع أنه يجب علينا أن نتصدى لهذه الحالة، فإنه يجب علينا أيضاً أن نضع سياسات عامة قادرة على أن تحول وضعاً منذراً بالخطر إلى نهضة زراعية. وفي سياق عملنا الجماعي، هناك دور واضح تضطلع به الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية والمنظمات غير الحكومية وعموم المجتمع المدني والأوساط العلمية والأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية ووسائل الإعلام.

واستناداً إلى مناقشاتنا، يسرّني أن أُبيّن العناصر الأساسية التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه التحرك الفعال والمستدام على الصعيد العالمي.

التحرك الآن

- يجب علينا أن نكفل الوفاء العاجل بالتزامات تمويل المساعدات الغذائية الطارئة، سواء كانت ثنائية أو عن طريق منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري أن نصل إلى ما هو أبعد من ضرورة الاحتفاظ بالمستويات الماضية لتقديم الخدمات، وأن نضعف جهودنا لإيصال الغذاء إلى الجياع. ولا يوجه المجلس هذا النداء إلى الحكومات المانحة فحسب، بل أيضا إلى الشركات الخاصة والمنظمات الخيرية والأفراد الذين باستطاعتهم تقديم مثل هذه المساهمات.
- ينبغي للبلدان المتضررة أن تبادر فوراً إلى اتخاذ تدابير دعم غذائية وتغذوية وتكوين شبكات ضمان اجتماعي، محددة الأهداف، مع إعطاء الأولوية للبرامج الموجهة للأمهات والرضع والأطفال. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما على الصعيد القطري، أن تلبى احتياجات الحكومات الوطنية في هذا الصدد، مع الحرص على ألاّ تعرّض تلبية الاحتياجات الملحة تطوير القدرات الزراعية في المستقبل للخطر.
- كأولوية قصوى، يتعين علينا أن نمكّن المزارعين من تلبية احتياجات الإنتاج الخاصة بالموسم الزراعي المقبل. ويلزم الجهات المانحة والحكومات الوطنية أن تعجّل في تلبية هذه الاحتياجات القصيرة الأجل لكفالة حصول صغار المزارعين على البذور الأساسية والأسمدة ومبيدات الحشرات.
- نحث دوائر البحث على أن تسهم بمعارفها من أجل تحقيق فهم أفضل لأسواق الغذاء، بما في ذلك الأسواق المالية، والمضاربات والأزمة الغذائية الراهنة. وسيساعد الفهم العمق جهات تقرير السياسات على تنفيذ سياسات عامة مجدية في هذا الصدد.
- نحث جميع الدول الأعضاء على أن تبدي الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لإيجاد نظام تجاري جديد يُعِين بشكل أكبر على تحقيق الأمن الغذائي، عن طريق تشجيع الإنتاج الغذائي والاستثمارات الزراعية في البلدان النامية. وينبغي أن يتجدد الإحساس بالاستعجال لإكمال جولة مفاوضات الدوحة التي يلزم أن تعالج موضوع الإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو لمزارعيها والتعريفات الجمركية التي تفرضها، وذلك بهدف المساعدة على تحقيق التنمية الزراعية في البلدان الفقيرة.

المبادرة باتخاذ تدابير متوسطة إلى طويلة الأجل

- نحث الجهات المانحة على إعادة النظر في التوزيع القطاعي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي شهدت تراجعاً مُذهلاً من حيث المعونة المقدمة لقطاع الزراعة. وقد أبرزت الأزمة الغذائية مدى الحاجة إلى تقديم دعم كبير للتنمية الزراعية من قبيل المدخلات المحسنة، وتحسين الهياكل الأساسية، وضمان حيازة الأراضي، والتنظيم الأفضل لفقراء المزارعين.
- نحث على القيام باستثمارات أكبر في الهياكل الأساسية الزراعية، لا سيما الري والطرق والاتصالات والنقل ومرافق التخزين. ومن شأن الاستثمار في الحد من خسائر الحصاد وما بعد الحصاد، وفي الصناعات الزراعية، أن يزيد إمدادات الغذاء ويدرّ الدخل على فقراء الأرياف.
- نحث على بذل جهد منسق خاص لمعالجة الأزمة في أفريقيا، التي تضم أكبر عدد من أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، نحث على إدخال زيادة كبيرة على تمويلات الجهات المانحة لمشاريع البحث والتطوير والإرشاد والهياكل الأساسية الريفية التي تتلقى الدعم العام، وذلك من أجل النهوض بالإنتاجية الزراعية. وينبغي لأفريقيا بوجه خاص أن تكون أحد المستفيدين الرئيسيين من تلك الاستثمارات، مع التركيز على مشاريع البحث والتطوير في مجال المحاصيل الغذائية الملائمة للظروف الزراعية المناخية المحلية، من أجل تحقيق "ثورة خضراء" في القارة.
- نحث مؤسسات بريتون وودز على النظر في إمكانية تقديم دعم مالي للبلدان النامية المتدنية الدخل التي ستواجه قبل غيرها تكاليف التكيف واستفحال انعدام الأمن الغذائي بسبب ارتفاع الأسعار العالمية المرتبطة بتحرير التجارة الزراعية. ونحث المؤسسات المالية الدولية على إصلاح آليات التمويل التعويضي لإتاحة موارد أكبر تقدّم على جناح السرعة إلى البلدان المتضررة من صدمات أسعار الأغذية أو الصدمات الأخرى المتصلة بشروط التبادل التجاري، وذلك بأدنى قدر من الاشتراطات. وينبغي أيضاً النظر في تعليق خدمة الدين.
- نحث الحكومات على أن تعيد التفكير جدياً في سياسات الوقود الأحيائي لكي لا تُضرّ سياسات الترويج للوقود الأحيائي بالأمن الغذائي. وسيلزم النظر في السياسات العامة المناسبة وتنفيذها بعناية. ويتعين تحقيق توازن بين الآثار الاقتصادية الصافية والآثار البيئية والاجتماعية، وجعلها جزءاً من السياسة العامة الاستراتيجية في هذا الصدد.

- نحث على توسيع نطاق الحوار والتعاون الإقليميين من أجل تعزيز الأمن الغذائي الإقليمي، الأمر الذي من شأنه أن يسهل الاستجابة السريعة لحالات نقص الغذاء على الصعيد المحلي. وفي هذا السياق، نحث على توسيع قاعدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلى تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق ببرامج الأمن الغذائي. ونحن ندرك مدى تفاوت أوجه الأزمة الغذائية وتعقد طبيعتها، ونوصي بتبادل التجارب وأفضل الممارسات، الأمر الذي ستكون له أهمية خاصة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي.
- نحث على تعزيز التعاون والتبادل مع القطاع الخاص والمؤسسات وغيرها من منظمات المجتمع المدني بشأن إيجاد برامج مُبتكرة لمكافحة الجوع وسوء التغذية. ونحث أيضا على إقامة شراكات أقوى مع مراكز البحث الزراعية من أجل تعزيز نشر المعارف والتكنولوجيا عن طريق توفير خدمات الإرشاد، التي لا غنى عنها لتحقيق زيادات مطردة في الإنتاجية الزراعية.
- ندعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الاستفادة من الإجراءات التي سبق أن بادر إليها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للترويج لنهج موحد، بما في ذلك عن طريق فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية.
- نحث بشركائنا في القطاع الخاص، ولا سيما في الصناعات الغذائية، النظر في الحاجة إلى إبقاء تكلفة المدخلات الغذائية والزراعية ميسورة في متناول سكان العالم الذين ما فتئت أعدادهم تزداد، باعتبار ذلك عنصرا مهما في استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية لشركائهم.
- نشجع الجهات الخيرية في العالم على توسيع قاعدة المنح المقدمة إلى الشركاء في أفقر البلدان، والموجهة نحو تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة الإنتاج الغذائي.